

خمسة خيارات سيئة أمام العراق

بقلم: دانيال بايمن

مجلة سرفايفل (SURVIVAL)

التابعة للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن (IISS)

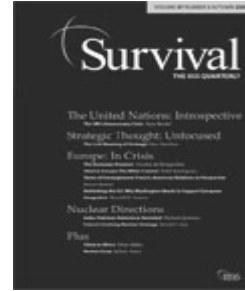
ربيع عام ٢٠٠٥

ترجمة : مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لدراسة منشورة في مجلة **سرفايفل الفصلية** والتابعة للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، وهو من المعاهد المرموقة والمعتبرة في العالم ومركزه في لندن وله فرعين أحدهما في واشنطن والآخر في سنغافورة. وتأسس عام ١٩٥٨ بمبادرة شخصية وغير حكومية لمعالجة مسائل وقضايا الأسلحة النووية والسيطرة على التسليح في مرحلة الحرب الباردة، وتطور المعهد بشكل كبير في عقدي الثمانينات والتسعينات ليوسع مجالات إهتماماته الى القضايا السياسية والإقتصادية الإستراتيجية الدولية وغيرها من الأمور ذات الطابع الدولي. ولهذا المعهد إصدارات ومنشورات متعددة أهمها **فصلية سرفايفل** التي تحتوي عادة على سبعة الى ثمانية دراسات إستراتيجية تغطي قضايا عسكرية وسياسية وإقتصادية ذات طابع دولي. وهذه الدراسة منشورة في **عدد الربيع الماضي من عام ٢٠٠٥** وهي تطرح خمسة إحتتمالات حول الوجود العسكري الأمريكي في العراق ، وتدرس وتقيم كل إحتتمال بشكل مفصل، وهي جديرة بالتأمل والدراسة لمعرفة الخلفيات الفكرية للقرارات المتخذة بهذا الشأن.



قراءات إستراتيجية

خمسة خيارات سيئة أمام العراق

الموضوع : Five Bad Options For Iraq

المؤلف : Daniel Byman

المصدر : Survival, Vol 47, No.1

تاريخ النشر : Spring 2005

إعداد : لواء متقاعد / حسام سويلم

كان من المفترض أن تكون الإطاحة بنظام صدام حسين بداية عصر سلام للعراق وأوقات عصيبة لأسامة بن لادن وأتباعه. أما اليوم فإن هذه الأهداف النبيلة أصبحت بعيدة المنال. حيث أصبح العراق تمزقه الجريمة والتمرد الدامي، في ذات الوقت الذي تزداد فيه حسرة السكان من العرب السنة. فقد استغل بن لادن وأتباعه التدخل العسكري الذي قاده الولايات المتحدة لتعضيد ادعائهم بأن الولايات المتحدة تسعى إلى استعباد العالم الإسلامي، وهو الاعتقاد الذي يزداد انتشاراً في الشرق الأوسط.

هذا بينما تزداد الخسائر البشرية والتكاليف المالية داخل الولايات المتحدة وبريطانيا نتيجة تورطهما في هذه الحرب في حين يراود الشك المخططين العسكريين ومحللي الميزانية في قدرة بلادهم على تحمل تواجد قواتهم الضخم في العراق، ناهيك عن الحاجة إلى زيادة حجم هذه القوات لمواجهة التحديات المثبطة للهمم هناك. فمع كل انفجار سيارة مفخخة، واختطاف شخص، ترتفع الأصوات مطالبة

الولايات المتحدة بإعادة قواتها إلى أرض الوطن. رغم كل هذا، إلا أن انسحاباً سابقاً لأوانه سيكون أمراً مفاجئاً. حيث من الممكن أن يتحول العراق إلى قاعدة للمجاهدين، الذين يرسلون عملاءهم السريين لشن هجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائها على كل الساحة العالمية. هذا بالإضافة إلى أن الانسحاب المتعجل من العراق سيكون من شأنه زيادة احتمالات اندلاع حرب أهلية بين الطوائف والعرقية العديدة في العراق كما يقوى أيضاً من نفوذ إيران في المنطقة. ولكن الحرب التي شنت ضد العراق لا يعني أن طرفاً من الأطراف قد خرج منها منتصراً، وهذا هو الحال مع الولايات المتحدة وحلفائها منذ مايو ٢٠٠٣ حين توقفت العمليات العسكرية بين القوات الأمريكية وجيش صدام حسين. ولسوء الحظ، فإن النقاش حول موضوع العراق لا يزال دائر حول مدى شرعية ورشادة القرار الأول للذهاب إلى الحرب أصلاً، والانتقادات الموجهة للمخططات التي وضعت فيما بعد توقف الحرب. أما ما أثير من جدل طفيف حول المستقبل فقد ظل مقصوراً كالعادة حول موضوعين: الاستمرار على السير في نفس المنهج القائم في مقابل الخروج من العراق الآن. وذلك دون أي اعتبار لاحتمالات أخرى كثيرة متوقعة. إن النجاح النسبي الذي تحقق بإجراء الانتخابات العراقية في ٣٠ يناير ٢٠٠٥، قد أتاح الفرصة للولايات المتحدة لكي تعيد تقييم نظريتها حول الموضوع العراقي

برمته، دون أن يبدو عليها الانفعال من الخسائر الشديدة التي تتعرض لها، والانتقادات الكثيرة الموجهة ضدها. فهناك بالضرورة خمسة احتمالات حول مستقبل العراق:

الاحتمال الأول: السير في نفس المنهج السياسي القائم حالياً، وب نفس مستوى القوات.

الاحتمال الثاني: إجراء توسع كبير في حجم الوجود العسكري للولايات المتحدة وحلفائها، لمواجهة تزايد التحديات التي تواجهها في العراق.

الاحتمال الثالث: توسع محدود، ولكن نحو تحول كبير لتوجيه العمليات العسكرية ضد عمليات المتمردون.

الاحتمال الرابع: النزول بعدد القوات الأمريكية والمتحالفة إلى حجم صغير بحيث يكون قادراً على النهوض بمهمة محدودة.

الاحتمال الخامس: يتمثل في الانسحاب الكامل لكل القوات الأمريكية والمتحالفة. ولإجراء تقييم شامل لكل احتمال من هذه الاحتمالات الخمسة، فإن الأمر يتطلب دراسة معمقة لمردود كل احتمال من الاحتمالات الخمسة على الاستقرار في العراق، وآفاق تطبيق الديمقراطية في العراق، واحتمالات استمرار تسلل المجهدين الأجانب إلى داخل العراق، وأثر ذلك على الحرب الشاملة الدائرة ضد الإرهاب، ومدى ما تحققه من استقرار في المنطقة، واستمرار بقاء القوات الأمريكية وما تتكلفه من أرواح ودولارات. ولا يوجد بين الاحتمالات الخمسة السابق الإشارة إليها ما يمكن وصفه بأنه طيب ومفيد

إلا أن الوضع الراهن في العراق يمثل على وجه الخصوص حلاً مبسطاً غير مرضٍ، ويتطلب تضحيات كبيرة جداً بينما المكاسب العائدة منه قليلة جداً. لذلك فإن أفضل بديل لإحراز النصر في العراق هو التوسع في حجم القوات، بحيث يكون ذلك مقروناً بتحول جريء في مواجهة عمليات التمرد. بمعنى أنه يتعين على القوات الأمريكية أن تهتم بتوفير الأمن على المستويات المحلية في العراق بدلاً من القيام بأعمال دوريات على فترات منقطعة لتغطي مساحة أكبر من أرض العراق، وهو ما يحتاج إلى تجمعات قوات كبيرة. ول سوء الحظ فإن مثل هذا التوسع سوف يستغرق سنوات حتى يجنى ثماره المرجوة، كما أنه بجانب ما يستغرقه من وقت، وما يتكلفه من تضحيات كبيرة تفوق ما قدمته أمريكا حتى الآن، إلا أنه لا يوجد ضمان للنجاح في النهاية. ولذلك يعتبر غير واقعي من الناحية السياسية.

وإذا كنا على غير استعداد لتحمل تكاليف أبعث مما تحملنا حتى الآن، ولا تحمل مزيداً من المخاطر أكثر مما عانيناه، فإن أفضل معالجة لموضوع العراق هو تبني خيار تقليل حجم القوات الأمريكية والمتحالفة في العراق، برغم أن ذلك يجعل الأمل ضعيفاً في إنجاز نصر حقيقي. ذلك أن تقليل حجم القوات سوف يمكن واشنطن من الاستمرار في مقاتلة المجهدين الأجانب المتواجدين، إلى جانب تأمين نفوذ أمريكي في العراق بحجم قوات أقل بكثير مما هو قائم حالياً، وبهذا سيقبل بدرجة كبيرة حجم الخسائر في أرواح الجنود الأمريكيين

ومواجهة المتمردين وتأمين الحدود إلى هذه القوات العراقية عندما يزيد حجمها وتكون مؤهلة من حيث التدريب والإعداد لتحمل هذه المسؤوليات. فإذا سارت الأمور طبقاً لهذا التصور الاستراتيجي، فإنه سيكون بإمكان الولايات المتحدة أن تنسحب من العراق في غضون بضع سنوات. ومما لا شك فيه أن الطريقة التي تسير بها الأمور حالياً في العراق قد حققت عدة إنجازات، فقد منعت وقوع حرب أهلية على نطاق واسع، وهو ما توقعه البعض قبل الحرب، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى أدوار التهدة التي مارستها قوات التحالف بين الطوائف والعرقية المختلفة في العراق. فقد ظلت المناطق الكردية إلى حد ما خالية من الجرائم وأعمال العنف التي اجتاحت مناطق أخرى من العراق. كما لم تتدخل تركيا لسحق النشاط السياسي الكردي. ولا يزال العراقيون يحتفظون بشئ من الثقة في قدرة أفرادهم بأجهزة الشرطة والأمن على تحقيق المهام المنوط بهم إنجازها. كما يمكن حتى الآن القول بأنه تم احتواء اضطرابات الشيعة التي أثارها ميليشيات مقتدى الصدر الموالية لإيران، والتي وقعت في أكتوبر ٢٠٠٤، حيث كادت تقع أزمة خطيرة. وعلى الرغم مما أصاب العراق من فوضى واضطرابات فاقت ما كانت تتوقعة الولايات المتحدة، إلا أن العملية السياسية لإرساء الديمقراطية تجري بجدية وقطعت شوطاً طويلاً. ففي عملية انتخابات يناير ٢٠٠٥ تنافست أكثر من ٢٠٠ مجموعة سياسية،

والدولارات، كما سيتقلص بالتالي حجم التوتر الذي تعانيه حالياً المؤسسة العسكرية الأمريكية ومع التسليم بأن الثمن المقابل لتخفيض حجم القوات الأمريكية في العراق سيكون باهظاً: حيث ستقلص إمكانية تحول العراق إلى واحة الديمقراطية في المنطقة، إلى جانب مخاطر كبيرة لشيوع حالة من الفوضى، وفرص أقل بأن يصبح العراق صوتاً قوياً مؤيداً للغرب في العالم العربي. فبرغم هذه المشاكل الخطيرة، فإن تقليل حجم القوات الأمريكية يبقى هو أفضل (أو بمعنى أدق: الأقل سوءاً)، ولكنه في نفس الوقت يعتبر من الناحية السياسية واقعياً. **مشاكل الإبقاء على النهج الحالي** منذ انتهاء العمليات العسكرية التقليدية في مايو ٢٠٠٣، قامت القوات الأمريكية وحلفائها بشن عمليات مباشرة ضد المتمردين السنة (وعمليات أقل ضد الشيعة)، وضد المجاهدين الأجانب، وذلك كجزء من برنامج شامل لفرض الأمن والاستقرار في العراق. وكانت معالم الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في الخطوط الرئيسية الآتية: عندما يتمتع العراق بقدر من الأمن فإنه يمكن للولايات المتحدة أن تلقى بكثير من المسؤولية لإدارة شؤون البلاد على عاتق حكومة مدنية شرعية ينتخبها الشعب العراقي. وهي العملية التي تصر إدارة بوش على أن تسير فيها قدماً، والتي خطت فيها خطوة مهمة بإجراء انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥. وفي الوقت الذي تم فيه تشكيل الحكومة الشرعية، تقوم قوات التحالف بتدريب قوات الأمن العراقية، ويحدوها الأمل في أن تسلم مهمة الشرطة،

ورغم أن هذا العدد يعتبر كبيراً جداً، إلا أنه يدل على الحماس العراقي لكسب معركة الديمقراطية. كما يتطور المجتمع المدني في مناطق كثيرة من العراق. فقد ساند زعماء الشيعة العملية الانتخابية التي جرت - أو على الأقل وافقوا عليها - بما في ذلك الزعيم الشيعي المشاغب مقتدى الصدر، وهم الآن يعملون مع الولايات المتحدة ومسؤولي الحكومة العراقية المؤقتة، مما يدل على وجود بعض الثقة لديهم في النظام السياسي الناشئ في العراق، وبذلك تم استبعاد واحد من أسوأ الكوابيس التي كانت تتخوف منها الإدارة الأمريكية، وهو أن تتقلب الأغلبية الشيعية ضد قوات الاحـتلال.

ولكن على الرغم من هذه الإنجازات، فإن الوضع في العراق اليوم لا يزال مضطرباً، والتكهن بالمستقبل ملبد بالغيوم. وحقاً نقول أن مسؤولاً كبيراً في وكالة المخابرات المركزية يعمل في العراق وصف في لقاء خاص خلال ديسمبر ٢٠٠٤ الموقف في العراق بأنه أخذ في التدهور، ولا يبدو في الأفق نهاية لهذا الوضع. ويرجع هذا الفشل إلى أبعاد كثيرة معقدة: منها اتساع مدى العنف وربما نموه أيضاً، وافتقاد الحكومة العراقية المؤقتة إلى الشرعية الكافية، والاضطراب الذي يسود العملية السياسية وبناء الديمقراطية، بالإضافة إلى تزايد قوة المجاهدين. ويتزايد العنف ولا تهدأ شوكتة، ويتضاعف عدد الهجمات ضد قوات التحالف ثلاث مرات في السنة الماضية (٢٠٠٤)، وعدد المتمردين يقفز إلى ٢٠,٠٠٠ متمرّد. وتذكر أعمال

العنف على وجه الخصوص في المناطق السنية. وقد تأثرت بذلك معظم مدن العراق الكبرى تقريباً، وخاصة بغداد. ويشير أحد تحليلات صحيفة نيويورك تايمز إلى أن نصف العراقيين يعيشون في مناطق تعاني من هجمات المتمردين، والى تصل معدلاتها إلى هجمة واحدة على الأقل كل ثلاثة أيام. وهذا المستوى المرتفع من العنف يهدد بإشعال نار فتنة طائفية وعرقية على نطاق واسع. ذلك لأن الوفاق المدني في العراق، قائم على أسس واهية. فقد تكونت ميليشيا شيعية جديدة تطلق على نفسها (لواء الغضب) تستهدف الانتقام من السنة لقتلهم الحجاج الشيعة وضباط الأمن. كما يحذر الخبراء من خارج العراق من اشتعال العنف أيضاً في المدن الكردية التي يسودها السلام الآن، إذا ما بدا لهم أن الحكومة الجديدة تتحاز إلى العرب. فقد يشتعل العنف الطائفي والعراقي في مدن الموصل وكركوك ومدن أخرى يسكنها خليط من العرب والأكراد بسبب النزاعات على توزيع الثروة وارتفاع حدة التوتر العرقي. ويستغل المجاهدون الأجانب داخل العراق هذا الموقف، ويزيدون من إشعال نار الفتنة، وعلى الرغم من أنه يصعب تحديد عددهم، إلا أنه يقدر بحوالي ٢٠٠٠ فرد. ولا تتوقف المشكلة عند حد قيام هؤلاء المجاهدين بقتل الأمريكيين، وأنهم غالباً ما يكونوا وراء ارتكاب أكثر الهجمات وحشية والتي لا تميز بين فرد وآخر، ولكن الأخطر من ذلك أن يتحول العراق نفسه ليصبح ساحة جديدة للجهاد، حيث يتقابل المجاهدون الجدد القادمون

تغيير الموقف الأمني السئ حالياً إلى شئ مرعب. وكنتيجة لذلك، فإن إيران لديها وسيلة ضغط إضافية على واشنطن والتي تمكنها من مقاومة الضغوط الأمريكية على قضايا أخرى مثل البرنامج النووي الإيراني الذي تعارضه الولايات المتحدة. وربما يكون الشئ الأكثر إثارة للقلق هو أن الولايات المتحدة هي بؤرة اهتمام معظم عمليات التمرد ويقول كل من **Bathshega Crocker, Frednick Barton** أن وجود القوات متعددة الجنسيات في العراق يعتبر أمراً ضرورياً لتأمين السلام في العراق، ولكن في نفس الوقت، فإن هذه القوات في حد ذاتها تعتبر جزءاً من المشكلة، وبالنظر لأنها تشعل التمرد. ذلك لأن غالبية الأحزاب والمجموعات السياسية العراقية لا تتفق إلا في موضوعات قليلة، من ذلك أنهم متفقون على الرغبة في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في المدى القصير. فكثير من الجماعات السنية تجعل من هذه القضية موضوعاً مشتركاً للتحالف مع المجهدين الأجانب رغم ما يكونه لهم من ازدياد. كما أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في كسب ود العراقيين تأتي في بعض الأحيان بنتائج عكسية، وفي هذا الشأن يقول كل من **Michael O'Hamelon** و **James Steinlger** كلما أكثرنا من الكلام حول بقائنا في العراق حسبما يتطلب الموقف، كلما ظهر ذلك كما لو أننا نحاول أن نفرض رؤيتنا على العراق، وهذا ما ينفرد عامة العراقيين منه. وبالإضافة إلى ضخامة حجم المشكلة، فإن

من وراء الحدود، ويكتسبون خبرات قتالية، ويبنون روابط وعلاقات أبدية فيما بينهم، تمكنهم من العمل سوياً في السنوات القادمة، حتى وإن تركوا العراق. وكما يقول **Alexis Debat** المسئول السابق في وزارة الدفاع الفرنسية يسعى المجهدون إلى تحويل العراق إلى ساحة تماثل ما كانت عليه أفغانستان قبل خريف عام ٢٠٠١، بحيث يصبح المكان الأمثل لترويج أيديولوجياتهم، وساحة لتدريب المنضمين الجدد إليهم، بالإضافة لأن تكون ملاذاً آمناً لقياداتهم. والمجهدون ليسوا هم فقط الضيوف غير المرغوب فيهم بالعراق. فإيران على وجه الخصوص قامت بغمر العراق بعملاء استخباراتها، (أما الأسوأ من ذلك، فهم أعضاء حزب الله اللبناني، شريك إيران على الأمد البعيد). فقد تعاونت إيران لسنوات مع شيعة وأكراد العراق الذين ناهضوا نظام صدام حسين. ومع رحيل صدام، تقوم إيران بتأسيس روابط مع معظم المجموعات الرئيسية في العراق، بما في ذلك أعدائها السابقين مثل الذين كانوا يدينون بالولاء للنظام القديم. حتى أن طهران توجه عملاءها لشن عمليات هجومية ضد الولايات المتحدة. إن أقل ما يمكن قوله في هذا الصدد أن إيران يزداد نفوذها بشكل قوى خاصة في المناطق الشيعية. وهذا النفوذ - الذي ربما لم يحقق بعد غاياته وأهدافه النهائية - لا يزال بعيداً عن التسبب في وقوع كارثة، لاسيما وأن استقرار العراق يعتبر أحد اهتمامات طهران. ولكن رغم كل هذا، فإن لدى إيران القدرة على

طريقة معالجة الولايات المتحدة لها تسير في الطريق الخطأ. فمن الناحية الاستراتيجية غالباً ما تركز الولايات المتحدة على الاشتباكات الثابتة المحدودة أكثر من الحرص على العمل من أجل زيادة أمن العراقيين يوماً بعد يوم. حيث يفر المتمردون عندما يستشعرون حصارهم في معارك ثابتة، ويسرعون إلى الذوبان في جموع السكان، ثم يظهرون فقط عندما تغادر غالبية القوة متعددة الجنسيات أرض المعركة. ففي الفالوجا - على سبيل المثال - ترك معظم كبار المجاهدين الأجانب وزعماء المتمردين المدينة مسبقاً قبل بدء العملية العسكرية الأمريكية. أما العمل من أجل استتباب الأمن اليومي للعراقيين فإنه يتطلب إعادة توزيع القوات الأمريكية على المناطق المجاورة بحيث يكون بإمكانهم العمل كعناصر شرطة، قادرة على منع المتمردين من ترويع الأهالي. إلا أن الولايات المتحدة تجنبت هذا، فكثير من القوات الأمريكية ليست على اتصال مستمر بعامة العراقيين، إن ما يحدث من اشتباكات يومية خارج المنطقة الخضراء في القسم الذي تتكثف فيه الحراسة من بغداد، يفضل أن تخوضها القوات العسكرية، وليس بواسطة الإداريين المدنيين. فبدلاً من أن تقوم هذه القوات العسكرية بمهامها الواجبة في العمل كدوريات قوية، فإنها تظل قابضة في معسكراتها. إن التركيز على حماية القوات هو أمر مفهوم ولا جدال حوله، بل ويدعو للثناء. فمن الطبيعي أن يحرص القادة السياسيون والعسكريون على المحافظة على أرواح

الجنود الأمريكيين، لاسيما وأن التزايد في أعداد القتلى قد يضعف الروح المعنوية في داخل الولايات المتحدة، وبالتالي يضعف من الدعم الداخلي للعملية الأمريكية في العراق. ولسوء الحظ فإن هذه الحسابات ذات الرؤية قصيرة المدى غالباً ما تكون لها مردودات سلبية وكلفة عالية في المدى البعيد. ذلك أنه نادراً ما يدخل المتمردون في مواجهات مباشرة مع القوات الأمريكية، ولكنهم بدلاً من ذلك يبحثون عن المناطق التي يكون انتشار القوات الأمريكية فيها ضعيفاً، حيث يقومون بإرهاب العراقيين المتواجدين بها أو بالقرب منها. وبسبب عدم توافر تواجد عسكري أمريكي دائم في معظم المناطق، لذلك يضطر السكان المحليون إلى التعاون مع المتمردين، وإلا فإنهم سيلاقون جزاء عدم تعاونهم عندما يعود إليهم المتمردون. فكثير من العراقيين يشعرون فقط (بالأمن الأمريكي) عندما تسير الدوريات الأمريكية في طوابير مسلحة في مناطقهم، وينادقهم مصوبة نحو النوافذ. على هذا، حتى لو كان هناك عدد قليل نسبياً من العراقيين يتمنون انتصار المتمردين، بالإضافة للخوف من قيامهم بترويع أي شخص قد يتعاون مع الولايات المتحدة والحكومة العراقية، إلا أنه بسبب حصر الاهتمام فقط بحماية أرواح الجنود الأمريكيين، فإن القوات الأمريكية في العراق لم تستطع أن تقيم سوى علاقات محدودة مع العراقيين المحليين، الأمر الذي يجعل من الصعب زرع مصادر استخباراتية بيبيهم. وتتصدر الجريمة قائمة الاهتمامات العراقية،

حيث أصبحت واسعة الانتشار. ولذلك تشير باستمرار استطلاعات الرأي التي تقوم بها الحكومة الأمريكية حول العراقيين إلى أن جرائم الشوارع تثير قلق وخوف العراقيين بشكل يفوق الاهتمام بأعمال العنف والإرهاب. حيث أصبح الكثير من العراقيين يخافون من ترك منازلهم للذهاب إلى العمل أو إرسال أطفالهم - خاصة بناتهم- إلى المدارس. لذلك فإن منع الجريمة يتطلب إقامة حكومة يمكن الوثوق فيها، وقوة شرطة كبيرة جديدة بالقيام بمهامها، ونظام قضائي جنائي واسع يشمل محاكم وسجون، في حين كل هذه الأمور الثلاثة غير متوافرة حالياً في العراق. إلا أنه يمكن حالياً وإلى حد ما الاستعانة بزعماء القبائل والعشائر المحليين، ومجموعات الميليشيات، أو أي جماعات أخرى تكون على استعداد للمساعدة في استتباب الأمن لسد العجز الموجود في عناصر الشرطة والأمن. ومن المفاجئ أن ميليشيات المتمردين، والعصابات الإجرامية، أو قوات القبائل، اتضح أنهم قليلو العدد، حيث يبلغ عددهم بضع عشرات أو أقل من عدة مئات، وبحيث يمكن بسهولة لقوات شرطة منظمة جيداً وقوات عسكرية منضبطة أن تسحقهم بسهولة، ولكن في غياب هذه العناصر الحكومية يصبح خطر هذه العصابات قاتلاً. فخلال الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة - على سبيل المثال - كانت توجد عصابات مكونة من قرابة ثلاثين فرداً لا أكثر، ولكنها أثارت الرعب في مدن كبيرة في البوسنة مثل سربرنيتشا، وتوزلك، وفيزجراد، وأجبرت عشرات الآلاف من

الناس على الفرار كلاجئين. إن ثقة العراقيين بقوات شرطتهم شيء يدعو للبهجة، ولكنه لسوء الحظ قد تكون هذه الثقة في غير محلها. فقد واجهت برامج تدريب الشرطة العراقية التي تولها الأمريكيون المأساة تلو المأساة، وما زال ينقصها الموارد اللازمة. لذلك فإن كثيراً من هذه القوات لم تتلق التدريب الكافي، كما أسئ اختيار قادتهم على مستوى الوحدة، وفي مجمل الأمر تفنقر الولاء للقيادة السياسية العراقية القائمة (وربما لن تدين أيضاً بالولاء للقيادة السياسية في المستقبل). ويسجل Peter Khali الذي كان مديراً لسياسة الأمن القومي لهيئة قوات التحالف حتى صيف عام ٢٠٠٤، أنه حتى لو تضاعفت أعداد قوات الشرطة العراقية فسيظلون بلا جدوى. فغالباً ما تهرب الوحدات العراقية عند مواجهة المتمردين، وفي بعض الأحيان يغيرون جلدتهم ويلتحقون بالأعداء. لذلك يمكن القول أن القوات العراقية تلقت تدريباً ومعدات غير كافية خلال الأشهر الأولى عقب انتهاء الحرب. ومنذ انهيار قوات الأمن العراقية خلال اشتباك ربيع ٢٠٠٤، أصبح التدريب له الأولوية القصوى، ولكن حتى مع تحسن برنامج التدريب تحسناً كبيراً، فإن التحول بوحدات شرطة صدام حسين الفاسدة وجيشه العشوائي إلى قوات نظامية منضبطة وذات كفاءة مدمجة في النظام الديمقراطي وجديرة به، سيستغرق سنوات. فحتى ديسمبر ٢٠٠٤ تم تدريب ١١٨,٠٠٠ فرد فقط من قوات الأمن من حجم القوة المخطط لها أن تصل إلى ٢٧٢,٠٠٠

والذين يشكلون أقلية طائفية حيث تبلغ نسبتهم خمس سكان العراق، يعتبرون هم الخاسرون من العراق الديموقراطي حيث تمثلت قلوب الكثيرين من السنة بالحسرة لفقدانهم ما كانوا يتمتعون به من نفوذ في الماضي، كما أن العنف المستمر في المناطق السنية جعل من الصعب سياسياً على القادة (بل خطورة شخصية) أن يتعاونوا مع الحكومة الجديدة. ويبدو أن المتمردين يتمتعون بدعم الكثير من السكان العرب السنة، أو على الأقل السكوت على أعمالهم الإرهابية. وحيث لم تقدم أى من الولايات المتحدة ولا الحكومة العراقية المؤقتة شيئاً اقتصادياً نافعا للعراقيين، مما أدى إلى زيادة تشويه وتقويض شرعيتها. فقد وصلت نسبة البطالة إلى ٣٠-٤٠%، وتضاعفت معدلات سوء التغذية منذ بدأت الحرب، كما أن رأس المال الأجنبي عازف عن الاستثمار في بلد تمزقه الحرب ومضطرب سياسياً. ويستهدف المجاهدون اختطاف وقتل أفراد المنظمات التي تقوم بتقديم المعونات. وفي بعض الأحيان يجزون أعناقهم، مما جعل العراق بلداً موحشاً حتى بالنسبة لخبراء الأعمال الإنسانية الذين لديهم خبرات واسعة في العمل بالمناطق التي تسودها الحروب والكوارث. ولقد أدى هذا الفشل من جانب الولايات المتحدة والحكومة العراقية المؤقتة في تقديم الخدمات إلى تفاقم الأوضاع، حيث لم تتحقق أى من الآمال التي حلم بها معظم العراقيين في أن يؤدي عزل صدام حسين إلى بداية سريعة لعصر اقتصادي جديد ومزدهر برغم المشاكل الكبيرة

فرد، وهي ذات مستوى منخفض من التدريب الذي أشرفت عليه الولايات المتحدة. ولقد أدرك المتمردون نقطة الضعف هذه، وركزوا هجماتهم ضد عناصر الشرطة والجيش والحرس الوطني العراقي، والمترجمين والموظفين والعمال الآخرين اللازمين لإقامة حكومة جديدة وترسيخ وجودها على الساحة العراقية، أو أن تجبر قوات التحالف على القتال. وهذا الموقف تفاقم نتيجة لعدم وجود حوافز كبيرة للعراقيين لكي يطوروا قواتهم العسكرية، وطالما أن الولايات المتحدة هي التي تتحمل هذا العبء الأمني. وتفترق الحكومة العراقية المؤقتة للشرعية في نظر كثير من العراقيين. وبسبب العدد الضخم من القوات الأمريكية المتواجدة في العراق، فإن أى قائد سياسى سوف يواجه أياماً عصيبة لكي يتخلص من الانطباع بأنه تحول إلى دمية في أيدي الأمريكيين. وتشير تقارير أجهزة الإعلام أن إياد العلاوى رئيس الوزراء العراقي المؤقت، كان قد تعاون بشكل وثيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قبل الحرب، لذلك اختارته الولايات المتحدة ليكون أول رئيس للحكومة المؤقتة. وأكد Larry Diamond خبير الديمقراطية والذي كان يقدم المشورة لهيئة قوات التحالف، أن من أبرز المشاكل الدائمة التي تواجهها هو أن الولايات المتحدة قوضت شرعيتها وهي تحاول فرض سيطرتها على العراق. تزداد حدة مشكلة الشرعية في المناطق التي تسكنها جماهير السنة، وذلك أن السنة العرب الذين كانت لهم الحظوة في عهد صدام حسين،

يقلل من مكانته وهيبته بين الوطنيين العراقيين. ولسوف تواجه الحكومة الجديدة ضغوطاً داخلية هائلة لكي تبعد نفسها عن واشنطن. وكما يقول Michael Eisentadt أن قيام عراق موالٍ لأمريكا ليس في الحسبان، ولكن أفضل ما يمكن أن نأمل منه الآن هو شراكة غير مستقرة مبنية على تقييمات غير عاطفية للمصالح المشتركة. حتى أنه يوجد هناك احتمال في أن تطلب الحكومة العراقية الجديدة من الولايات المتحدة أن تجلي قواتها عن الأراضي العراقية، خاصة إذا ما ظهرت فضائح أخرى مخجلة مثل ذلك التعذيب الذي لاقاه السجناء في سجن أبو غريب على أيدي الجنود الأمريكيين. ولكي تتحسن الأوضاع الأمنية يجب على الولايات المتحدة والحكومة العراقية أن يعملتا سوياً مع زعماء القبائل والعشائر المحليين وقادة الميليشيات. وهو تحرك ذكي ينبغي أن يتم من أجل تحسين الأوضاع الأمنية، وأن كان ذلك يمثل كارثة محققة فيما يتعلق بالأمال العريضة، المعقودة على الديمقراطية في العراق. ذلك لأن الكثير من هذه الميليشيات لها جذور في كثير من الحركات المعارضة لصدام حسين قبل الحرب، وبعضها كان متورطاً في شبكات التهريب، ومع المجموعات القبلية، أو في منظمات المجتمع. وبسبب هذه الميليشيات يحذر Diamond قائلاً: إن فترة الانتقال التي تتلو تسلّم السلطة سوف تكون طويلة ودامية. إنه سؤال مفتوح عما إذا كان هذا المنهج في

المتواجدة في الهيكل الاقتصادي العراقي. وعلى الرغم من أن الانتخابات تشكل نهضة حقيقية من ماضي العراق الديكتاتوري إلا أن مستقبل الديمقراطية في العراق لا يزال غير واضح. حيث تختلف الأحزاب والمجموعات السياسية الكبيرة في العراق حول مسائل رئيسية، منها فترة المشاركة في السلطة، ودور المرأة، وسلطات الحكومة الفيدرالية، وطريقة الانتخابات، بالإضافة لمسائل أخرى أساسية. ولقد أعاقت الاضطرابات التي تسود البلاد جهود بناء نظام سياسي. لذلك ينبغي على القيادة السياسية التي ستعطي السلطة بعد الانتخابات أن تتمتع بقدر أكبر من الشرعية، ولكن لا يلزم أن يكون ذلك بين كل العراقيين. فقبل إجراء الانتخابات كانت السنة تتأدى بعدم شرعية الانتخابات مدعين بأن النظام القائم ليس في صالحهم، لأن الشيعة سوف يستغلون قواعدهم الشيعية التي تمثل الأغلبية في الوصول إلى الحكم. لذلك فإن كثيراً من العرب السنة، بخلاف باقي العراقيين، لم يدلوا بأصواتهم بسبب ترويعهم من قبل القيادات السنية والمجاهدين، وربما رجع ذلك أيضاً إلى رفضهم النظام السياسي من أساسه. ومن ثم فإن على القيادة السياسية الجديدة أيضاً أن تعالج المشاكل المعقدة المتعلقة بحقوق الأقليات ودرجة المشاركة في الحكم بالنسبة للطوائف والعرقيات الكبيرة والرئيسية في العراق، وكلها مسائل قد يؤدي عدم التوصل إلى حلول بشأنها إلى نشوب صراع؛ والأهم من كل هذا هو أن النظام الجديد سوف يعتمد على الولايات المتحدة لاستتباب الأمن، الأمر الذي

الاقتراب لحل مشاكل العراق سيقدر له الاستمرار والصمود. ففي المصطلحات السياسية الأمريكية الداخلية، أن ساعة الانتصار لم تتضح بعد. أن تأييد الشعب الأمريكي للحرب في العراق لم ينتابه الوهن، ولا يزال الأمريكيون ملتفين حول الصفوة المختارة من قادتهم. وإن كانت استطلاعات الرأي المختلفة تشير إلى أن الكثير من الأمريكيين يتساءلون عن الكيفية التي تدير بها الإدارة الأمريكية الحرب في العراق، ولكنه على عكس ما سبق أن حدث أثناء خفض الولايات المتحدة الحرب في فيتنام لا توجد مظاهرات من جانب الشعب ضد الحرب أو عدم رضاء واسع النطاق. كما يؤيد الحزبان السياسيان الكبيران في الولايات المتحدة جهود الحكومة في هذا السبيل. إن الانتصار الساحق الذي أحرزه الرئيس بوش في انتخابات الرئاسة في نوفمبر ٢٠٠٤ كان دلالة كبيرة على أن الشعب الأمريكي يوافق على الأموال التي تنفق في العراق. وطبقاً لمقاييس أخرى كثيرة فإن كلفة الحرب في العراق وما بعدها صارت باهظة، فلقد لقي ما يزيد على ١٤٠٠ جندي أمريكي حتفهم حتى الآن (زاد العدد في منتصف أغسطس حتى الآن) وأن خسائر العراقيين في الأرواح تزيد عن هذا العدد عشرات المرات على الأقل، حتى مع استثناء أولئك الذين يقتلون نتيجة الجرائم التي تقع في الشوارع. أما الإنفاق المادي بالدولارات فإن الولايات المتحدة أنفقت ١٢٠ بليون دولار على الحرب والاحتلال في العراق حتى الآن، ووصلت

تكاليف الإبقاء على القوات في العراق إلى ٥٠ بليون دولار في العام طبقاً للتقديرات الجارية. وفي أكتوبر ٢٠٠٤ اعتمدت ميزانية الطوارئ ٨٠ بليون دولار إضافية للإنفاق على الحرب في العراق وأفغانستان. أما بالنسبة للعسكرية الأمريكية - وبخاصة الجيش الأمريكي - فإن الضغوط عليها هائلة ولا يمكن استمرار تحملها بدون إحداث تغييرات جوهرية. فلقد قامت الولايات المتحدة بنشر ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ جندي في العراق منذ نهاية أعمال القتال التقليدية مع قوات صدام حسين في مايو ٢٠٠٣، ولقد ازداد الوجود العسكري الأمريكي من ١٤٨,٠٠٠ جندي إلى ١٥٠,٠٠٠ جندي استعداداً للانتخابات ولزيادة الأمن. لذلك يحتدم الحديث حول أن استمرار هذا الحجم من انتشار القوات الأمريكية على المدى الطويل في العراق، من الممكن أن يكون من شأنه تشتيت القوات، بما يؤثر سلباً على قدرة القوات الأمريكية ولاستعدادها للقيام بتنفيذ مهام أخرى. ذلك لأن استمرار انتشار القوات النظامية معظم الوقت في مناطق على اتساع العراق يحرمها من التجمع في مناطق تمركز للتدريب المكثف على القتال، ورفع كفاءتها القتالية في المجالات المختلفة خاصة فيما يتعلق بالإلمام بالمعدات الجديدة ذات التقنيات المتقدمة. ولقد لجأت الولايات المتحدة إلى عدة طرق لتبقى على نفس العدد والحجم القائم من القوات، مثل استدعاء (الاحتياط ذو الجاهزية الفردية)، ومطالبة القوات بالبقاء في أماكن انتشارها حتى بعد انتهاء فترة خدمتهم، كما

إن تكاليف كل هذا يفوق طاقة القوات الأمريكية في العراق، لا سيما أن نظرة الرأي العام العالمي للولايات المتحدة تعتبر في الدرك الأسفل، فقد شكل الاحتلال الأمريكي للعراق صورة الولايات المتحدة على أنها قوة طاغية معتدية تكرر نفسها لقتل المسلمين. حيث تدل استطلاعات الرأي العام التي أجريت في مارس ٢٠٠٤ أن كثير من دول أوروبا الغربية تزدري الولايات المتحدة، ويصل هذا الازدراء إلى أقصى مداه في دول العالم الإسلامي. ذلك أن التقارير المصورة التي تبثها القنوات الفضائية العربية عبر الأقمار الصناعية بانتظام تشبه محاربة الجنود الأمريكيين للمتمردين في المدن العراقية- مثل مدينة الفالوجا- بالجنود الإسرائيليين في اعتداءاتهم على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك زاد التأييد في العالم الإسلامي والعربي لفكر تنظيم القاعدة القائل بأن الولايات المتحدة هي السبب الرئيسي لمشاكل العالم الإسلامي. ويلقى أحد كبار ضباط الاستخبارات باللوم على الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، باعتبارها المسؤولة عن هذه الكارثة، وفي ذلك يقول ستكون أمريكا في نظر بن لادن، باعتبارها الحليف الذي لا يمكن الاستغناء عنه، (باعتبار أن الولايات المتحدة هي التي تعطى الذرائع لبن لادن لارتكاب أعماله الإرهابية).

التصعيد: السلاخي

من الناحية النظرية، يعتبر التوسع الكبير للوجود الأمريكي في العراق، هو الوسيلة التي

أوقف قيام الأفراد بمهمات خارج العراق حتى تكون بأكملها جاهزة لمغادرة العراق. ومثل هذه الإجراءات مع الانتشار الطويل الأمد للقوات يشكل تحديات أمام استجابة الأفراد للتجنيد، والاستمرار في الخدمة، خاصة فيما يتعلق بوحدات الحرس الوطني والاحتياط.

وتفوق الضغوط الواقعة على القوات بكثير ما تشير إليه الأرقام البسيطة. فاستمرار الاحتلال يحتاج إلى خليط من نوعيات القوات يختلف تماماً عما تتطلبه العمليات العسكرية التقليدية. فالفرق المدرعة- التي تشكل عصب الجيش الأمريكي- ليست مناسبة أبداً لمواجهة عمليات التمرد واقتلاع منظماتها من جذورها، بينما يندس المتمردون بين السكان، كما لا تصلح مثل هذه الفرق المدرعة لكسب ود السكان المحليين، على الرغم من أنهم يقومون حالياً بمثل هذه الأعمال. في حين أن أنسب نوعيات القوات القادرة على التعامل في المناطق المحتلة وفي أوساط السكان ولمواجهة المتمردين، هي قوات العمليات الخاصة، والمشاة الخفيفة، والشرطة العسكرية، وضباط الشؤون المدنية، فهم غالباً الأقدر على النهوض بهذه المهام والمسئوليات والأكثر حاجة للمزيد منها بالنسبة لمواجهة الأعباء الواقعة على كاهل القوات الأمريكية في العراق. كما تكثر الحاجة أيضاً إلى هذه النوعية من القوات في أفغانستان، وفي جبهات أخرى لمكافحة تنظيمات (القاعدة)، إلا أن القوات الأمريكية تعاني نقصاً في الإمداد بهذه النوعية من الوحدات.

التدخل فى العراق مثل إيران. إن قوة عسكرية أمريكية كبيرة الحجم سوف تظهر للمجاهدين الأجانب والعراقيين والعالم كله أن الولايات المتحدة قد عاهدت نفسها على أن تنهى بنجاح المهمة التى بدأتها فى العراق. إلا أنه على الجانب المقابل، سيكون للتوسع فى حجم القوات الأمريكية سلبيات، حيث سوف يزيد من ازدياد المجاهدين للوجود الأمريكى فى العراق، ويقلل من شرعية النظام الجديد هناك. وعلينا أن نتأكد أن زيادة حجم القوات الأمريكية سيشعل بلا شك غضب المجاهدين، كما أنه سيقلل من شرعية النظام من سئ إلى أسوأ. ومما يزيد القلق ذلك الربط بين تواجد الولايات المتحدة فى العراق وأسباب التمرد، لأن التوسع فى حجم القوات الأمريكية سوف يزيد من ادعاءات وحجبة المتمردين بأنه ليس للولايات المتحدة أية نية لترك العراق، وبالتالي فإن استمرار وجودها سيزيد النـار اشـتعالاً. ومهما كان الأمر، فإن الحديث عن زيادة حجم القوات الأمريكية فى العراق يعتبر أمراً غير واقعى فليس فى الحسبان إجراء توسع فى حجم هذه القوات. ذلك لأن هزيمة المتمردين فى كل العراق وحراسة الحدود والسيطرة على الجريمة سيتطلب أعداداً هائلة من القوات الإضافية ربما يصل إلى ربع مليون جندي (٢٥٠,٠٠٠ جندي) أو ما يزيد على ذلك، وهو ببساطة ما ليس متاحاً. فكما ذكرنا آنفاً، أنه ليس من الواضح تماماً ما إذا كانت الولايات المتحدة لديها القوات للحفاظ على المستويات الحالية، ناهيك عن إرسال

ربما تكون قادرة على حل الكثير من المشاكل الجارية والمتعلقة بعمل القوات الأمريكية فى العراق. ويعلق السيناتور الأمريكى John Mc Cain على ذلك بقوله: إن الحقيقة البسيطة هى أنه ليس لدينا الحجم الكافى من القوات فى العراق لكى تحقق أهدافنا العسكرية. لذلك فإن تحسن الحالة الأمنية فى العراق سيكون مرهوناً بوجود أعداد أكبر من القوات الأمريكية هناك، وفى المقابل سيكون ذا فائدة كبيرة لها، لأن تحسن الحالة الأمنية سينعكس بالضرورة على هذه القوات لما سيتوقف عليه من تقليل خسائرها. إن تزويد العراق بحجم أكبر وأكبر من القوات الأمريكية سيجعلها قادرة على هزيمة المتمردين هزيمة ساحقة، أو على الأقل كبح جماحهم، كما سيؤدى ذلك إلى تنشيط القوات العراقية الملقى على عاتقها نشر الأمن فى البلاد. وفى المعارك المستقبلية- على غرار عملية الفالوجا التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٤، حيث أمكن للقوات الأمريكية أن تحتل المدينة بكفاءة عالية، وتقوم فى نفس الوقت بعمليات هجومية فى أماكن أخرى، ومما يجعل من الصعب على المتمردين أن يفلتوا بسهولة. وهذه القوات كبيرة الحجم قد تستطيع أيضاً أن تقوم بمهمة أفضل وهى الحفاظ على سيادة القانون والنظام فى العراق، وتساعد العراقيين على مواجهة شبح الجريمة. وهذا القسط الإضافى من الأمن بدوره سوف يجعل النشاط السياسى الخالى من الاضطرابات أكثر مصداقية، ويخيف الدول التى تسعى إلى

جندى اليوم. وبالطبع فقد تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الهائل للولايات المتحدة يستطيع أن يتحمل نفقات أكثر على الحرب، خصوصاً إذا تنازل الأمريكيون طواعية عن تخفيض الضرائب التي حدثت منذ وقت قريب، أو قللوا من نفقاتهم الأخرى. ومع ذلك، ولأى سبب من الأسباب، فإن الرئيس الأمريكى لم يطلب من الأمريكيين أن يقوموا بهذه التضحيات، كما أنه لا توجد دلائل على أنه سيطلب ذلك. ولم يظهر حلفاء الولايات المتحدة أى تأييد لزيادة مساهماتهم فى الحرب بالعراق، فقد تخلت كل من أسبانيا والمجر وهولندا وبولندا ودول أخرى عن المشاركة فى مهمة العراق، أو أعلنوا أنهم بسبيلهم للرحيل من العراق قريباً. وحتى من الناحية النظرية فإن هذه الدول ليس لديها إلا القليل الذى تقدمه أكثر من الدعم السياسى بإضافة أسماء جديدة لقائمة الحلفاء. ولقد ازداد ما تعانيه دول أوروبية أخرى من إرهاب نتيجة التزاماتها، ففرنسا - على سبيل المثال - تجد صعوبة للإبقاء على قواتها بنفس الحجم القائم حالياً فى أفريقيا، كما أن ألمانيا تتوجع من نشر قواتها فى البلقان وأفغانستان. ورغم أنه بإمكان هاتين الدولتين تقديم تضحيات لتوسيع حجم قواتها أو تخفيض التزاماتها الأخرى، إلا أن عداء حكومتهما وشعبيهما للعملية فى العراق ورفضهما التدخل هناك، يجعل مشاركتهما فى العراق غير محتمل بدرجته كبيرة.

حل وسط تصيحى لمواجهة التمرد
إذا لم يكن التصعيد الواسع ممكناً، ولا يمكن

عشرات الآلاف من القوات الإضافية إلى العراق وحتى لو كان فى الإمكان الوفاء بهذه المتطلبات العسكرية التى تفوق الطاقة، فقد يصيب الشعب الأمريكى الوهن من استمرار مستوى العنف فى الوقت الذى ترتفع فيه نفقات الحرب كثيراً، ولا يمكن تبرير ذلك بسبب ارتفاع عجز الميزانية إلى مستويات كبيرة. إن تشكيل قوات أكبر عدداً سيكون مكلفاً كثيراً، بالنظر للنفقات طويلة الأمد للجنود النظاميين ذوى المرتبات المرتفعة وما يحصلون عليه من تعويضات، إلى جانب ارتفاع تكاليف التدريب والرعاية الصحية. أن تخصيص عدة بلايين إضافية من الدولارات يمكن أن يكون أمراً مقبولاً إذا ما كان العجز فى الميزانية منخفضاً. لذلك فإن مضاعفة تكاليف احتلال العراق سيتطلب اتخاذ إجراءات مؤلمة تتمثل إما فى تقليل الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية وكلاهما أمران لا يلقىان التأييد السياسى. هذا بالإضافة إلى أن بناء أعداد كبيرة من القوات الجديدة سيحتاج إلى وقت للتجنيد والتدريب قد تصل إلى سنوات، وهو ما ليس بخيار للولايات المتحدة للبقاء فى العراق. أن عدم الواقعية فى خيار التصعيد المثير، إضافة إلى الصعوبة السياسية فى خيار زيادة حجم القوات طبقاً لما تتطلبه احتياجات مواجهة التمرد، هما بالطبع تركيبة ذات طابع سياسى. فخلال الحرب العالمية الثانية كان للولايات المتحدة ١٢ مليون جندى نظامى فى مقابل ٣,٥ مليون جندى خلال الحرب الفيتنامية، بالمقارنة لوجود أقل من ١,٥ مليون

عمله بالمستوى الحالى من القوات، فإن أحد الحلول هو زيادة حجم قوات التحالف بنحو ٣٠,٠٠٠ جندي مع إجراء تغيير جذرى فى أساليب استخدامهم. فبدلاً من محاولة فرض سيطرة الشرطة على كل أنحاء العراق بقوات قليلة، فإن بمقدور الولايات المتحدة أن تركز انتشار قواتها على عدة مناطق مهمة. فعلى سبيل المثال، فقد دعا كل من BathSheba Crocker, Frederick Barton إلى عزل مناطق السنة المضطربة التى يشتد فيها العنف بدلاً من محاولة تسيير دوريات فيها على فترات متقطعة، وفى المقابل طالباً بجعل بغداد مدينة أمنه مهما تكلف ذلك من ثمن. ولكى يسهل السيطرة على هذه المناطق وفرض الأمن عليها، وأيضاً مناطق أخرى، يتعين على القوات الأمريكية أن تتسحب من الفالوجا والمناطق التى يشتعل فيها العنف. ويمكن فى هذه الحالة استغلال التفوق الذى تتفرد به القوات الأمريكية فى مجال الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات، والمصحوبة بغارات تقوم بها القوات الجوية، وأعمال إغارات قوية بالقوات البرية ضد مواقع المتمردين بهدف سحقهم أولاً بأول ومنع تحول هذه المناطق إلى ملاذ أمنى كبير للمتمردين، على الرغم من الصعوبة الكبيرة لتحقيق ذلك. أما فى المناطق التى يسودها الاستقرار فإنه يمكن للقوات الأمريكية أن تختلط بالأهالى لنشر الأمن على المستوى المحلى، تساندها قوات سريعة التحرك بإمكانها أن تنتشر بسرعة قوة نيرانية للرد إذا ما تعرضت القوات المحلية لهجوم من قبل المتمردين، وبقدر

المستطاع ينبغى أن تعمل القوات الأمريكية بالاشتراك والتعاون مع قوات الأمن العراقية- وعندما يسود الاستقرار فى هذه المناطق، وتشترك قوات عراقية فى العمليات، سيكون بإمكان القوات الأمريكية أن توسع انتشارها وأعمالها خارج هذه المناطق إلى مناطق أخرى لتنتشر فيها الاستقرار وتطوق وتحاصر الأماكن التى تسودها الاضطرابات حالياً فى العراق، وعندما يتم استكمال تدريب القوات العراقية بأعداد كبيرة، وتثبت جدارتها فى عمليات مقاومة التمرد يمكن للقوات الأمريكية أن تبدأ فى الرحيل. وهذا التحول فى أسلوب عمل القوات الأمريكية سيكون له فوائد كثيرة. أولها أنه سيوقف العنف الذى يهدد الآن بالانتشار إلى مناطق يسودها السلام حالياً فى العراق. كما سيوفر الوقت الذى تحتاجه الولايات المتحدة لتجهيز قوات عراقية إضافية لتحمل عبء فرض الأمن والاستقرار فى العراق، هذا بالإضافة إلى فرض القانون والنظام على المستوى المحلى سيكون من شأنه زيادة شرعية النظام السياسى الجديد والمنتخب فى العراق، وبما يمكن من استئناف عمليات البناء وإعادة التعمير فى المناطق المستقرة من العراق. وكلما ظهر للعيان قوات أمن كبيرة، كلما اقتنع العراقيون بأن التعاون مع السلطات لن يؤدى بهم لأن يكونوا فريسة للمتمردين والمجرمين. كما سيظل النظام الحاكم فى العراق قريباً من الولايات المتحدة، أما بالنسبة للكلفة المادية- التى هى مرتفعة حالياً- فإنها لن ترتفع بدرجة كبيرة عن مستوى ما ينفق

الآن على المستوى الحالى من القوات. أن التحول نحو مواجهة التمرد يجعل تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها أكثر احتمالاً مما تسير الطريقة الحالية، ولكنه بلا شك تحول أكيد المفعول. إن مواجهة التمرد هو اختيار غاية فى الصعوبة فى مواجهة عدو متحصن جيداً، وعلى الخصوص عندما يتم توجيهه بواسطة قوى خارجية. ولا توجد هناك تكنولوجيا عسكرية أو تكتيك سهل يتيح للولايات المتحدة الكشف عن هوية ٢٠,٠٠٠ مقاتل متمرد يزرعون القنابل فى الطريق، أو يصطادون الجنود ببنادقهم القناصة قبل أن يذوبوا فى وسط السكان. وما زال على عاتق الولايات المتحدة أن تقوم بتدريب القوات العسكرية العراقية، وأن ترعى حكومة ديمقراطية لا تزال ضعيفة، وأن تفرض النظام والقانون فى أجزاء من العراق بها توتر، وإن كانت حالياً تعتبر مناطق آمنة فى العراق، وإلا فإن عليها أن تقوم بأعمال متناهية الصعوبة. وعلى هذا فإنه إذا انغمست الولايات المتحدة فى هذا الطريق، فربما سيكون عليها أن تتحمل تضحيات كثيرة، فى حين سيكون العائد فى النهاية ضئيلاً. إن الجوانب السلبية ستكون كثيرة وعلى القوات الأمريكية أن تراعيها حتى يتم فرضه الأمن والاستقرار فى البلاد. وأهم ما فى هذا الموضوع أن النظام السياسى الجديد سوف يتمتع بالشرعية فى المناطق المستقرة من العراق وليس فى المناطق التى تسودها الاضطرابات. وستظل حدود العراق مع جيرانها مفتوحة على مصراعها وحتى أكثر

مما هى عليه الآن، كما أن الإطار الزمنى لتنفيذ هذه الاستراتيجية وجنى ثمارها ممتد، وقد يستغرق ذلك سنوات، وقد تواجه هذه الاستراتيجية نكسات متعددة فى المدى القصير. وهكذا سيتعين على الولايات المتحدة أن تخطط للالتزامات بعيدة المدى تجاه العراق من أجل نجاح هذا الخيار. أما الأكثر أهمية، فإن هذه الطريقة المقترحة للتعامل مع القضية العراقية سوف تسمح للمتمردين بالحصول على مأوى لهم فى أجزاء من العراق. فقد ثبت تاريخياً أن المتمردين تقوى شوكتهم عندما يكون لهم ملاذ آمنة يشنون منه عملياتهم. لذلك فإن انسحاب الولايات المتحدة من المناطق السنية التى تكثر فيها الاضطرابات، سوف يخلق من جديد المشاكل التى واجهتها الولايات المتحدة فى الفالوجة فى الماضى، وبما يسمح للمتمردين بإعادة تنظيم أنفسهم فى الأماكن التى يأوون إليها، ويتدربون ويجندون مزيداً من الأنصار، وبما يجعلهم يعيشون فى أمان، وبالتالي يمكن المتمردين من شن هجماتهم ضد المناطق المستقرة فى العراق. ومع زيادة قوة المجاهدين فى المناطق السنية، سيتمكنون من فرض نفوذهم بقوة على هذه المناطق من العراق. وبالإضافة إلى هذه السلبيات والعقبات فإن هذا الحل الوسط التصحيحي يتطلب إجراء أربعة تحولات هائلة يمكن تنفيذها جميعاً، لكن لا يبدو أى منها واقعياً من الناحية السياسية. الأول هو إجراء زيادة فى حجم القوات، إلا أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تفرض الأمن

والاتساق فى كل أنحاء العراق، حتى وأن اتبعت فى ذلك طريقة مواجهة متمردين محدودين بقوات كبيرة. فقد نشرت المملكة المتحدة ٢٠ فرداً من قوات الأمن لكل ١٠٠٠ شخص فى أيرلندا الشمالية، وهى نسبة تجعل الولايات المتحدة تزيد من حجم قواتها فى العراق إلى نصف مليون (٥٠٠,٠٠٠ جندي). هذا بالإضافة إلى أن حجم التمرد فى العراق أصبح كبيراً (فى أيرلندا الشمالية، بلغ عدد القوات شبة العسكرية البروتستانت والجيش الجمهورى الأيرلندى حوالى ١٥٠٠ فرد) بحيث أصبح القضاء عليه عملية تفوق فى صعوبتها عملية فرض الأمن والقانون فى البلد من أجل منع اندلاع العنف. أضف إلى ذلك صعوبة أخرى تتمثل فى أن أهالى العراق لا يتكلمون لغة القوات الأمريكية، فى حين كانت القوات البريطانية فى أيرلندا تتحدث بنفس لغة سكانها ويملكون نفس الثقافة المعرفية. يدلنا هذا على أن المستوى الحقيقى لحجم القوات الأمريكية لى يكون فاعلاً فى مواجهة المتمردين بالعراق يجب أن يكون أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ جندي. وهذا الخيار يبرز لنا حجم الفجوة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو متاح حالياً (١٦٠,٠٠٠ جندي)، ويدعو بالتالى للتركيز على بغداد وعلى الأماكن الأخرى الأكثر أمناً فى العراق، وهو ما سترتب عليه أن يكون حجم القوات أقل بكثير مما ينبغى أن يكون. ذلك أن عدد سكان بغداد قرابة خمسة ملايين نسمة، كما يشكل الشيعة والأكراد غالبية السكان وعلى أى حال ستكون هناك حاجة لسحب حجم قليل من القوات من

المناطق الأكثر خطورة - ربما نصف هذا العدد. ويبقى السؤال: من أين سنأتى بهذه القوات؟ تستطيع القوات العراقية أن تسد جزءاً من هذه الفجوة، بتقديم عدة عشرات آلاف من القوات. إلا أن المشكلة تتمثل فى أن القوات العراقية ليس لديهم التدريب الكافى الذى يؤهلهم للقيام بالعمليات الخطيرة. كما أن بإمكان الولايات المتحدة أن تحصل على مزيد من القوات وتضيف عدة فرق لما هو موجود حالياً بالعراق، ورغم أنها عملية مكلفة إلا أنها ممكنة. وتحقيق ذلك بأن تقوم واشنطن بإعادة نشر وتوزيع قواتها، وجلبهم إلى العراق من قواتها المتواجدة فى أوروبا وشبه الجزيرة الكورية، رغم أن كثيراً من هذه القوات المتمركزة بهذه المناطق إما فى طريقها إلى العراق أو عائدة منه. كما أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تمد فترة خدمة قواتها المتواجدة بالعراق إلى أكثر من الـ ١٢ شهراً المفروضه. ويتطلب التحول الثانى من الولايات المتحدة تغيير نوعية القوات التى لديها فى العراق إذا كان عليها محاربة المتمردين محاربة فعالة. إن مفتاح استعادة الانضباط والانتصار فى حرب المدن يتطلب نوعيات أخرى من القوات منها الشرطة العسكرية وقوات العمليات الخاصة والمشاه خفيفة الحركة المدربة تدريباً جيداً. وتحتاج الولايات المتحدة فى العراق إلى أعداد أكبر من الشرطة والمتحدثين باللغة العربية السليمة، أكثر من حاجتها إلى أفراد عسكريين فى عرباتهم المدرعة المدججة

بالسلاح. كما ينبغي على القوات الأمريكية أن تكون قادرة على الانتشار فى مناطق عملها لفترات طويلة من الزمن فى شكل وحدات صغيرة، وهو الاتجاه الذى لا يشجع عليه البناء الحالى للقوات الأمريكية. إن بناء قوات مثالية لمواجهة المتمردين سيستغرق سنوات، ربما سيؤدى إلى ترك الولايات المتحدة عاجزة وقصيرة اليد عن مواجهة تحديات السنوات القادمة. لذلك فإن هذه التحولات المكثفة والواسعة من المحتمل أن يقاومها الضباط العسكريون والمسؤولون المدنيون على السواء وذلك لسببين: السبب الأول ويتمثل فى المردودات السياسية لسحب قوات أمريكية من أوروبا أو من كوريا الجنوبية، إذ سيكون منبئاً بأن الأمن الذى تضمنه الولايات المتحدة على المدى الطويل لهذه الدول سيكون محدوداً. أما السبب الثانى فيتعلق بالثقافة العسكرية الأمريكية والتى ستبقى مركزة على كسب حروب ذات حدة عالية بشكل حاسم، مثل الهزيمة الاستهلالية لقوات صدام حسين فى حرب العراق عام ٢٠٠٣. لذلك فإن جعل الجيش الأمريكى بمثابة قوات لمقاومة التمرد وقوات احتلال سيواجه بمقاومات بيروقراطية شديدة. أما التحول الثالث فهو فى كيفية استخدام القوات. حيث تحتاج قوات الولايات المتحدة لتكون قادرة على محاربة كل من الجريمة والمتمردين إلى أن تختلط وتمتزج أكثر فأكثر بالسكان المحليين على مستوى القرى وما يجاورها من محليات، وذلك كجزء من فرق أمريكية - عراقية مشتركة لنشر الأمن، بدلاً

من أن تظل قابعة فى ثكناتها المختلفة. وسيكون لهذا الاندماج بالسكان ثمن باهظ، ذلك لأن بعثرة القوات فى مجموعات صغيرة يؤدى على المدى القصير إلى زيادة الخسائر فى أرواح الأمريكيين، وبالتالي يقلل من التأثير الشعبى الذى تلقاه القيادة السياسية الأمريكية داخل الولايات المتحدة لبقاء قواتها فى العراق. كما ستواجه الولايات المتحدة صعوبات وهى تزيد من حجم أعمالها على المستوى المحلى بسبب ما يعوزهم من إجادة اللغة والثقافة، وذلك على عكس البريطانيين فى ايرلندا الشمالية أو الإسرائيليين فى الضفة الغربية. ذلك لأن العراق تعتبر أرضاً مجهولة بالنسبة للولايات المتحدة، حيث يلزم للقوات الأمريكية الاعتماد على مترجمين (الذين هم أنفسهم معرضون للخطر الدائم، كما يمكن للمتمردين استخدامهم بسهولة لجمع المعلومات والعمل لحسابهم). ويكمن التحول الرابع والأخير فى حسن البناء، ولكى نسلك فى هذه الواجهة على الولايات المتحدة أن تتخلى عن أجزاء من العراق لكى تتمكن من تركيز قواتها فى المناطق المهمة مثل بغداد. ويتطلب هذا الأمر اعتراف إدارة بوش بأن حجم المشكلة التى تواجهها الولايات المتحدة فى العراق كبير جداً، وهو ما يتطلب زيادة حجم القوات الأمريكية هناك، وحيث ستبقى هناك لبعض الوقت - وكلاهما سيكون أمراً صعباً ومن الناحية النظرية فإن التحول المطلوب لمواجهة التمرد له ميزات عديدة تتفوق على النهج المتبع حالياً، وتفتح أمامنا الأمل الكبير

في استعادة الانضباط في العراق على المدى الطويل، ويؤمن في نفس الوقت قيام حكومة تحظى باحترام الشعب هناك. أما التكليف على الأمد القصير، وبخاصة فيما يتعلق بانتشار المجاهدين على معظم الساحة العراقية، فهي باهظة، كما سيكون الثمن المقابل كبيراً. ذلك لأن التحولات العسكرية - مهما كان الأمر - هي أكثر العوائق مقارنة بالكلفة السياسية والتي ستجعل من غير المحتمل أن تقبل الإدارة الأمريكية بتبنى هذا الخيار. هذا بالإضافة إلى أن تشكيل قوة مؤثرة للعمل ضد المتمردين سيستغرق وقتاً في تكوينها، وهو وقت قد تكون الولايات المتحدة في حاجة إليه بالعراق.

الانسحاب: تحريك خطير
ولأن نجاح نهج العمل الجارى حالياً في العراق ليس من المحتمل أن ينجح، بالإضافة إلى عدم احتمالية حدوث تصعيد كبير أو تغيير في طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الموقف الناشب في العراق، لذلك تبدو مسألة ترك العراق قوية الاحتمال. ذلك لأن تشابه الوضع هناك مع وضع القوات الأمريكية في فيتنام يندر بالسوء: حيث يوجد تمرد لا يهدأ، وحكومة مشكوك في شرعيتها، بالإضافة لاستراتيجية أمريكية فاشلة. فإذا ما قورن العراق حقا بفيتنام فإن أفضل الرهانات ببساطة هو أن يكون على الولايات المتحدة وحلفائها أن يخرجوا الآن بدلاً من الاستمرار في قتال لا جدوى من ورائه، وعلى استعجال الهزيمة المحتومة. وفي الحقيقة، لم يكن انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام واستيلاء

الشبيوعيين على فيتنام الجنوبية مأساوياً بالنسبة لأمن الولايات المتحدة، رغم أنه كان مرعباً للشعب فيتنام الجنوبية. فبالانسحاب من العراق، سيتوقف نزيف ضياع الأرواح والدولارات على الأقل من الجانب الأمريكي. وسوف تزداد شرعية النظام الجديد تلقائياً حيث لن ينظر إلى الحكومة العراقية التي ستتواجد بعد ذلك على أنها حكومة عميلة للولايات المتحدة التي نصبتها بالقوة في الحكم.

كما سيهدأ غضب المسلمين المعترضين على الاحتلال الأمريكي لأحد المراكز التاريخية للعالم الإسلامي، وبذلك يمكن على الأقل إزالة مصدر من مصادر وأسباب معارضة الولايات المتحدة. كما يمكن الاستفادة من المصادر الوفيرة في العراق باستخدامها لمحاربة بن لادن والمجاهدين التابعين له في أفغانستان وأماكن أخرى، هذا إلى جانب أن انسحاباً أمريكياً من العراق سيزيل التوتر الدائم في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، فلا شيء يدعو للعجب، ذلك أن نداءات الانسحاب تأتي فيما وراء دوائر الانعزاليين المتواجدين في أقصى اليمين المتطرف وأقصى اليسار المتطرف. وقد دعا الفريق المتقاعد William Odom المدير الأسبق لوكالة الأمن القوي في صيف ٢٠٠٤ الولايات المتحدة للبدء في تنفيذ انسحاب استراتيجي في الحال من العراق. وقد ينطوي الخروج من العراق على كوارث كثيرة تفوق البقاء جامدين فيه. فسيعتبر المجاهدون الأجانب أن هذا الخروج هو

انتصار لهم، بحجة أن الولايات المتحدة هربت من شدة وطيس القتال وسيتحول العراق بالتالي إلى ساحة يلتقى على أرضها الراديكاليون المنطرفون، يتدربون ويقاتلون ويشكلون روابط تستمر فيما بينهم عندما يتركون العراق ويذهبون لنشر الإرهاب في بلدان الغرب أو إلى أي بلد آخر في المنطقة يتوجهون إليه. وقد يقتصر وجود المجاهدين في العراق على عدة آلاف قليلة من المقاتلين، ولكن لهم نفوذ كبير في حالة غياب قوة مضادة لهم. ذلك لأن مناطق بأكملها في العراق وبخاصة المناطق السنية مثل محافظة الأنبار - واقعة تحت سيطرتهم وستشكل هذه المناطق قواعد يستطيع المجاهدون أن ينظموا أنفسهم ويتدربون لينطلقوا منها لضرب الولايات المتحدة ومنشآت التحالف في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك المنشآت التي بداخل الولايات المتحدة ذاتها. كما أنه من المحتمل بصفة خاصة أن يصلوا إلى المملكة العربية السعودية ويضربوا داخلها، لاسيما وأن الحدود الطويلة بين العراق والسعودية غير مؤمنة بدوريات حدودية بدرجة كافية، أضف إلى ذلك اهتمام المجاهدين الكبير بزعزعة نظام آل سعود، وقد يؤدي مثل هذا التطور المحتمل للأحداث بالولايات المتحدة إلى إعادة غزو العراق مرة أخرى كما فعلت في أفغانستان لكي تدمر قواعد المجاهدين. وعند هذه المرحلة من السيناريو تنهار مقولة التشابه مع فيتنام. فمن العراق قد يستمر المجاهدون في نضالهم المنتشر في أرجاء

العالم ضد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وهو ما يعادل تصميم الفيت كونج على ضرب كاليفورنيا وأستراليا بعد أن استولوا على سايجون، وستكون المملكة العربية السعودية فريسة سهلة بسبب القلاقل التي يسببها المجاهدون في هذا البلد، لاسيما في ضوء حدودها الطويلة المفتوحة مع العراق. هذا بالإضافة إلى أن العراق على النقيض من فيتنام الفقيرة، يعتبر العراق غنياً بالمصادر الطبيعية وفي منطقة حساسة من العالم (حيث تعج بالمصالح الاقتصادية والعسكرية لبلدان العالم الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ولأنه حتى الآن لا يوجد للعراق سوى قوات أمن وشرطة وطنية قليلة العدد وذات كفاءة محدودة بإمكانها سد الفراغ الأمني الذي سينتج بعد رحيل القوات الأمريكية، فمن المحتمل أن تتدلع الصراعات الداخلية بحدة، وبما يؤدي إلى انزلاق العراق نحو حرب أهلية. وفي مثل هذه الظروف ستجد القوات العراقية التي دربتها الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن مواجهة الموقف، وسيكون أفراد الأجهزة الأمنية العراقية أقل قدرة عما هم عليه الآن في حماية عائلاتهم من ردود فعل المجاهدين، ويفقدون القدرة على مواجهة المتمردين والمجرمين. وسيكون من المحتمل جداً أن ينشأ تعاون بينهم وبين أعداء الحكومة، أو قد يلجأون إلى هروب جماعي. وقد يجد السكان الشيعة - الذين لم يقوموا حتى الآن بأى اعتداءات ضد أي جماعات أخرى - أنفسهم مضطرين إلى الدخول في حرب أهلية مع

مليشيات الطوائف الأخرى، إذا ما تركوا بدون أى حكومة تحميهم. هذا بالإضافة لاحتمال أن يشتعل العنف فى المناطق التى تسكنها طوائف عرقية مختلطة مثل كركوك. حيث يطالب الأكراد الذين يملكون مليشيات عسكرية وطنية خاصة بهم ومنظمة جيداً (البشمركة) بحكم ذاتى أو حتى بالاستقلال عن العراق، الأمر الذى سترد عليه تركيا بالتدخل لمنع قيام دولة كردية فى الجهة الأخرى من حدودها الجنوبية.

وفى إطار هذا السيناريو سوف تتلاشى آمال الديمقراطية، وتتلاشى أيضاً على جانبها الآمال المعقودة على قيام دولة عراقية موحدة فى غياب الأمن الذى كانت توفره الولايات المتحدة. ولن تكون للحكومة المنتخبة القدرة والقوة اللازمة لتنفيذ قراراتها. وسيكون من الطبيعى أن يلجأ العراقيون الخائنون إلى (بارونات الحرب) العسكريين لحمايتهم من المجرمين والمجموعات المسلحة المتتاحة. وقد لا تثق المجموعات العرقية والطائفية فى بعضها البعض لكى تمثل إلى تعهدات ومواثيق طويلة الأمد قد تبرمها فيما بينها. فعلى سبيل المثال قد يخش الأكراد أن تتراجع الحكومة الجديدة عن الوعود التى قدمتها لهم بمنحهم حكماً ذاتياً على مستوى عال، هذا إذا ما قويت شوكتها مما يجعلها ترفض أى مستويات.

هذا بالإضافة إلى أنه فى حالة انسحاب الولايات المتحدة من العراق، فسوف تجد إيران نفسها حرة فى استغلال نفوذها القوى حالياً فى العراق. إلا أنه سيكون من المبالغة

القول بأن يتحول العراق ليصبح وكياً عن إيران. ذلك لأن معظم الوطنيين العراقيين لا يحبون إيران ولا يعجبون بالنظام السياسى الدينى القائم فيها، بما فى ذلك معظم الشيعة. رغم ذلك فإن نفوذ إيران فى العراق سيزداد بلاشك بشكل هائل فى حالة انسحاب أمريكى من العراق، لأن أموال طهران وعملائها ستجعلهم يشوهون سمعة الزعماء العراقيين الوطنيين الذين يكون العداء لإيران ويساندون فى المقابل أولئك الذين يفضلون الارتباط بالمصالح الإيرانية، وذلك وسط محيط إقليمى ومحلى تسوده الفوضى السياسية. وربما يكون من بين القوات المنظمة القليلة الباقية فى العراق بعض وحدات من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التى ذقت الولايات المتحدة الأمرين لتشكيلها، وقد تكون هذه القوات أيضاً عاجزة عن اقتلاع المتمردين. ومهما كان الأمر فإن القيادة المدنية ستكون هدفاً سهلاً جداً للإطاحة بها، وبهذا يكون العراق عرضة مرة أخرى للعودة إلى سنوات الانقلابات العسكرية التى وقعت فى الستينيات، ومخاطر العودة إلى ديكتاتورية مثل نظام صدام حسين. وإذا ما رفضت الولايات المتحدة يدها من العراق فستكون الأجهزة الأمنية التى تم بناؤها فى موقف لا تحسد عليه، حيث ستكون فى غاية من الضعف بحيث لا تستطيع فرض الأمن، ولكنها ستظل أقوى من أى منافسين محليين وفى حالة شيوع الفوضى فى العراق من المتوقع أن يطمع القادة العسكريون إلى التدخل وفرض أنفسهم وسيواجهون فى هذه الحالة معارضة ضعيفة، وقد يرحب بهم

الكثير من السكان إذا ما أتاحوا لهم الأمل فى فترة راحة من الجريمة والافتتال الداخلى. وفى هذا السيناريو ستعانى الولايات المتحدة أيضاً من فقدان مصداقيتها، لاسيما من جانب المجاهدين، وأيضاً على المستوى العالمى بصفة عامة. وسوف يصور المجاهدون انسحاب الولايات المتحدة من العراق باعتباره انتصاراً عظيماً لهم يعادل أو حتى يتجاوز النجاح الذى تحقق بطرد الاتحاد السوفيتى من أفغانستان. ويسخر حالياً بن لادن من الولايات المتحدة معلناً أنها متورطة فى العراق مستنقع. وسوف يثبت نجاح من دون أن الولايات المتحدة سيكون عليها أن تتسحب دائماً من كل موقع عندما تواجه مقاومة عنيفة، وهو ما شجع المجاهدين على خلق الاضطرابات والقتال ضد الحكومات الأخرى الى يعارضونها، وأيضاً ضد تدخل الولايات المتحدة فى أى مكان آخر من العالم مثل أفغانستان والبلقان.

وسوف تعانى أيضاً هيبة الولايات المتحدة من ضربة قاصمة من خارج دوائر المجاهدين، فبسبب عدم ثبوت وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، أو شواهد تدل على وجود علاقة بين حزب البعث فى زمن صدام حسين وتنظيم القاعدة على عكس ما كانت تزعم إدارة بوش لتبرير حربها ضد العراق عام ٢٠٠٣، فإن ما تبقى من حطام شرعية هذه الحرب التى لم يؤيدها العالم سيتوقف على ضمان وجود حكومة عراقية ماهرة فى العراق. إن السماح بانحدار العراق إلى مهاوى حرب أهلية أو تسلط حكم استبدادى عليه سيجعل من جهود

الولايات المتحدة المستقبلية فى العراق أمراً أقل اقتناعاً بالنسبة للعالم. حيث سيتحول الرأى العام العالمى من مجرد النقد الحالى لاحتلال الولايات المتحدة للعراق، إلى نقد الولايات المتحدة لتركها العراق فى حالة فوضى عارمة.

ورغم أن الهيبة والمصدقية أمران مهمان بالنسبة للولايات المتحدة، إلا أنهما لا يساويان استمرار ضياع أرواح الأمريكين وانفلاق الدولارات. ورغم كل ذلك، ولأن هذا الخيار سيجعل من الولايات المتحدة أقل أمناً بالنظر لحقيقة استمرار تهديد المجاهدين لها فى العراق، وهو ما يبدو كارثة مفعجة. خفض القوات: أقل الخيارات سوءاً؟ أن أجدى طريقة تبدو واقعية وتتطوى على أقل تضحيات يمكن للولايات المتحدة تحملها، قد تتمثل فى إجراء انسحاب محدود للقوات، مع الإبقاء على وجود صغير لقوات تقليدية ذات غطاء جوى قوى، وتسهيلات تدريبية. وقد يبدو هذا الخيار بعيداً عن المثالية، إلا أنه رغم ذلك فإن تكاليفه يمكن تحملها، كما أن احتمالات نجاحه - ولو على مستوى محدود جداً - تبدو معقولة.

وكجزء من خطة مناسبة لخفض حجم القوات، يتعين على الولايات المتحدة أن تقوم بطريقة مستمرة ومنظمة بالخفض التدريجى لحجم وجودها فى العراق خلال الشهور القادمة، وبحيث لا تترك البلاد مرة واحدة. كما يجب أن يتكون الوجود الأمريكى من ثلاثة عناصر: قوات من الجيش بحجم فرقة أو وحدة من فيلق مشاة الأسطول (مارينز) تدعمها بعض

التخصصات الإضافية مثل وحدات شئون الخدمة المدنية (مكونة من ١٥,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ جندي)، بالإضافة إلى وجود بعض وحدات استشارية (مثل عدة كتائب قوات العمليات الخاصة والمارينز)، إلى جانب وحدات استطلاع واستخبارات كبيرة. ويمثل هذا التواجد العسكري يمكن للولايات المتحدة أن تخلق قوة تستطيع التأثير في العراق ولكن لا تسيطر عليه. وسيكون بمقدور الفرقة الأمريكية أن تدعم وتساند القوات العراقية، وتمنع جيرانه من التدخل في شئونه، وإن كان من النادر وغير المحتمل أن تبادل من نفسها بشن حرب على العراق. وهذه القوات الأمريكية يمكن أن تعمل باعتبارها قوات إضافية ترجح كفة الميزان لصالح قوات الحكومة العراقية على الميليشيات المحلية المتواجدة في مناطق كثيرة. وحجم فرقة أمريكية يعد قوة صغيرة نسبياً عندما يقارن بالوجود العسكري الأمريكي المكثف في العراق اليوم، أو بالأعداد الضخمة لجيوش الدول الأخرى في المسرح الإقليمي المجاور. ولكن عندما ترتبط أعمال قتال هذه القوة البرية من الجيش الأمريكي، بأعمال قتال القوات الجوية الأمريكية المتواجدة في المنطقة فإنهما يشكلان معاً وجوداً قتالياً فاعلاً للدفاع عن العراق، الأمر الذي يحد من القوة العسكرية لإيران أو دول أخرى مجاورة. أما الأكثر أهمية من كل ذلك أن هذه القوة العسكرية الأمريكية ستمثل رمزاً للالتزام الولايات المتحدة بحماية أمن العراق الخارجي، الأمر الذي يثبط هممة أي

معتد خارجي عن التدخل في العراق. كما تستطيع هذه الفرقة أيضاً منع قيام أي انقلاب عسكري، لأنه سيكون بإمكانها نجدة نظام عراقى ضعيف ولكنه شرعى ضد الجزرالات مثيــــرى القلاقــــل. أما المهمة الأساسية لقوات العمليات الخاصة وكتائب المارينز فتستكون القيام بالتدريب، حيث بإمكانهم مساعدة العسكريين العراقيين على تحسين مهاراتهم، ولكنهم لا يقومون بالقتال نيابة عنهم. وفي بعض الأحيان يمكن لقوات العمليات الخاصة القيام بشن غارات على معازل المجاهدين بالاشتراك مع القوات العراقية. ويمكن للكثير من وحدات العمليات الخاصة أن تنتشر بين حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، علاوة على تخفيض الوجود الأمريكي في العراق ذاتها. وفي بعض الأحيان أيضاً قد تستخدم الولايات المتحدة قوة نيرانها المكثفة (مقاتلات ومدفعية وصواريخ) ضد القواعد المحتملة للمتمردين، خاصة بواسطة القصف الجوي، أو بأى منصات أخرى متاحة، حتى وأن أدى ذلك إلى وقوع خسائر في المدنيين لا يمكن تجنبها. وسيساعد الوجود الاستخباراتي للولايات المتحدة على الحصول على المعلومات المتعلقة بتهديد المجاهدين والانشقاقات الحزبية وغير ذلك من المسائل الحيوية الأخرى. إن قدرة الولايات المتحدة في سرعة إغراق الأموال على بعض العناصر العراقية عندما يحدث موقف ما، سيمكن الولايات المتحدة من تقوية أو عزل القادة المحليين. وفي واقع الأمر على الولايات المتحدة أن تسعى وراء

قادرة بشكل أفضل على تأمين أهداف سياسية أخرى، مثل الردع في شبه الجزيرة الكورية أو تقوية الحكومة في أفغانستان. وفي المقابل سيتعين على الحكومة العراقية أن تعمل مع ما تبقى من وجود أمريكي، وبمرور الوقت تخرج من الظلال التي تحيطها وتمارس مهامها بوضوح. وعندما تضع الحكومة العراقية على عاتقها المسؤولية الأكبر في الأمن، فسوف يقربها ذلك إلى الشرعية بأكثر مما عليه الآن. وبالمثل فإن التخفيض المكثف للوجود العسكري الأمريكي في العراق سيعتد برسالة صريحة للعالم بأن واشنطن لا تجرى وراء احتلال العراق نهائياً، وهي رسالة يجب أن يعززها إعلان واضح بأن أي وجود أمريكي طويل الأمد سيكون بموجب قرار تتخذه الحكومة العراقية الجديدة. هذا مع وجوب تشجيع أي حكومة وطنية تأتي إلى السلطة في العراق على إظهار استقلاليتها تماماً عن الولايات المتحدة، باستثناء بعض المناطق ذات الأهمية الخاصة. ومن الناحية النظرية والمثالية، فإن تخفيض الوجود الأمريكي في العراق من المفترض أن يؤدي إلى تلميع القادة الجدد في العراق، وبما يخلق الانطباع بأن خفض الوجود الأمريكي كان بناء على رغبتهم (وليس لأسباب إستراتيجية أمريكية)، وأن هذه الرغبات هي التي أدت بالولايات المتحدة إلى العمل على تقليص وجودها في العراق. كما يجب أن يكون لدى قوات الأمن العراقية الحوافز الكافية لكي تحمل على عاتقها عبء الأمن، لأن القوات الأمريكية لن تقوم بهذه

الحفاظ على خياراتها مفتوحة، وقادرة على العمل مع جميع الزعماء والقادة تقريباً ممن قد يسعدهم الحظ ويطفون على السطح في تحول سياسى سريع لا يمكن تجنبه. أيضاً على الولايات المتحدة أن تعمل للتعرف على طبيعة شخصيات لوردات الحرب (قادة الميليشيات العسكرية وشبه العسكرية) المحليين ذوى الكفاءة، ولديهم الاستعداد للمشاركة في هزيمة المتمردين، وهؤلاء القادة بدورهم يجب إغداق الدولارات الوفيرة عليهم وتدريبهم، وإذا ما تطلب الأمر إمدادهم بالمعلومات الاستخباراتية والسلاح، لذلك يجب أن تكون لدينا صورة واضحة وغير مخادعة عن كثير من هؤلاء الحلفاء. ورغم أن هؤلاء ينبغي أن يكونوا من الناحية النظرية مثاليين من حيث الكفاءة العسكرية والليبرالية الديمقراطية، إلا أنه في واقع الأمر يحتمل أن نجد كثيراً منهم من ذوى الحرص فقط على إظهار الوجهة بين الناس، أو قطاع طرق ليس لديهم صبر على تحمل الديمقراطية. إن المزايا التي ستعود علينا من تقليص حجم القوات في العراق ستكون عظيمة. فالحسائر في الأرواح والدولارات ستتخفض إلى مستويات كبيرة وبما يمكن تحمله، وهذه فائدة كبيرة حيث ستمكن الولايات المتحدة من توجيه إنفاقها إلى أولويات أخرى. هذا إلى جانب زوال الضغط والتوتر القاسى الواقع حالياً على المؤسسة العسكرية الأمريكية، كما ستتقلص مشاكل التجنيد والاستبقاء في الخدمة مستقبلاً. وبذلك ستكون العسكرية الأمريكية

المهمة بدلاً منها. وهذا التحول من الناحية النظرية (وليس دائماً عملياً) سوف يغير من مستوى دوافعهم لتحمل هذه المسؤولية ولكن سيظل العجز في التدريب وعدم الولاء المؤكد للحكومة المركزية، عقبتين على الرغم من استمرار التدريب بعد نقص الوجود الأمريكي. وسوف يكون باستطاعة الولايات المتحدة أن تمنع محافظة الأنبار والمناطق السننية الأخرى من أن تتحول إلى معقل للمجاهدين الأجانب، كما حدث في أفغانستان، وربما يكون هذا التوقع في أن يصبح العراق مركزاً للمجاهدين الأجانب، هو أخطر نتيجة سلبية إذا ما جرى انسحاب أمريكي كامل من العراق. فبينما لن يكون باستطاعة الولايات المتحدة أن تزيل وجود المجاهدين الأجانب بالكامل من العراق وبشكل نهائي بدون دعم كبير من القوات العراقية، إلا أنه يمكن بسهولة استخدام قوات ذات حجم بسيط أن يمنع تكرار وجود ملاذ للمجاهدين مثل ذلك الذي حظوا به في أفغانستان، حين استخدموا عشرات المعسكرات علناً، وتمتعوا بحرية الحركة والانتقال في أنحاء الريف في ظل حكم حركة طالبان.

وفي هذا الصدد ينبغي التمييز جيداً بين المجاهدين الأجانب وبين المتمردين العراقيين، ذلك أن الجماعات التي تقاوم الوجود الأمريكي والحكومة المؤقتة في العراق اليوم عبارة عن خليط مختلف من عناصر النظام السابق ومقاتلين أجانب وعراقيين من المسلمين المتشددين من السنة والشيعة على السواء، بالإضافة إلى عراقيين وطنيين. ومن ثم فإن

العراقيين الذين يقاومون الولايات المتحدة والحكومة العراقية ممن يرغبون في الحفاظ على امتيازاتهم السننية الخاصة، أو الذين يريدون توسيع سلطة الشيعة، أو الساخطون من وجود القوات الأمريكية في بلادهم، ينبغي أن يعطى لهم اهتمام كبير من أجل تلبية احتياجاتهم المشروعة في العراق، لأنهم - وعلى عكس المجاهدين الأجانب - ليس هناك احتمال بأن يشنوا اعتداءات ضد القوات الأمريكية المنتشرة في العالم، أو يقوموا بالضرب داخل الولايات المتحدة، ولذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تؤكد على خطورة المجاهدين الأجانب أكثر من المتمردين المحليين.

وعليه يجب على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح لجميع المقاتلين المحليين بأن أمريكا سوف تتحالف مع المقاتلين المنافسين لهم إذا ما عملوا بتنسيق وتعاون مع المجاهدين الأجانب، وأن هذا التحالف سيشمل تدريبات وإمدادات من القوات الأمريكية، وتدفق أموال عن طريق ضباط الاستخبارات، حتى وان اضطر الأمر أن تقوم الفرقة الأمريكية التي ستبقى في العراق بتقديم المساعدة القتالية المباشرة للمتحالفين معها. ولأن معظم المجاهدين الأجانب في العراق متحالفون تحالف مصالح مؤقت مع المقاتلين المحليين، فإن مثل هذه الصفقة لن يكون من الصعب إنجازها. هذا بالإضافة إلى أن تركز المجاهدين الأجانب بالمناطق المدنية سيكون فرصة سانحة للقضاء عليهم في حالة انقلاب السكان المحليين ضدهم، وذلك بترابطهم مع

المقاتلين المحليين. وسيوفر خفض الوجود الأمريكي بالعراق الوقت الذي تحتاجه الولايات المتحدة لإنجاز مهمتها في العراق. ذلك أن هذا الخفض يعتبر مهماً جداً ليس فقط من ناحية الحفاظ على الأرواح والأموال، ولكن أيضاً يقلل إلى حد كبير من عداوة العراقيين الوطنيين للولايات المتحدة. لذلك ينبغي استثمار الوقت الذي تنتجه فترة الانتقال هذه في تدريب القوات العراقية، هذا بالإضافة إلى إمكانية قيام الولايات المتحدة بتكريس مصادرها للدبلوماسية والمصادر الأخرى من أجل حل المشاكل الإقليمية الأخرى، والتي بدورها ربما تساعد الجهود التي تبذلها أمريكا في العراق. ولن ينهي بالطبع خفض القوات الأمريكية بالعراق الشعور المعادي للولايات المتحدة لدى كثير من المتمردين الذين سيضغطون من أجل تحقيق انسحاب كامل. ومهما كان حجم القوات الأمريكية التي ستبقى بالعراق ضئيلاً جداً، فإنه سيكون أيضاً ذا مغزى. لذلك سيستغل المعارضون من مختلف الشرائح هذا التواجد الأمريكي رغم ضآلته لتوجيه النقد إلى الحكومة الجديدة. وإذا أضفنا إلى ذلك ما للولايات المتحدة من تواجد عسكري في قطر وأفغانستان ودول إسلامية أخرى، وهو تواجد غير مرغوب فيه في بلدان الشرق الأوسط للعديد من الأسباب المتعلقة بسياسات الولايات المتحدة في المنطقة وأسباب أخرى من الكراهية لا يمكن حصرها، إلا أنه رغم كل هذا، فإن ظاهر الأمر من الجهود التي ستبذل ضد المتمردين ستكون إلى درجة كبيرة جهوداً

عراقية. وبذلك سنذهب إلى الأبد الحملات الإعلامية دائبة الحديثة عن اعتداءات القوات الأمريكية على العراقيين (على الرغم من حتمية بذل الجهود الأمريكية لاصطياد المجاهدين الأجانب ونشر ذلك علناً). وبالتماثل سوف يتقلص تدخل الأمريكيين في شئون البلاد كنتيجة مترتبة على تقليص الحجم الكلي للقوات الأمريكية بشكل كبير. وفي المقابل سيزداد تركيز المجموعات العراقية العرقية والطائفية على بعضها البعض، ويقل بالتالي اهتمامها بالولايات المتحدة، وهو ما سيفرض على الحكومة العراقية أن تتعد قليلاً عن الولايات المتحدة، وتحافظ على مسافة معينة في التعامل معها، حفاظاً على ما تبقى لها من ولاء وطني لدى العراقيين واكتساب المزيد منه - وسيطوى بالطبع هذا التحول على تكاليف باهظة بالنسبة للعراق، حيث من المتوقع أن يزداد الوضع الإجرامي والأمنى سوءاً، لأن عملية الحفاظ على الأمن والانضباط المحددة التي كان يقوم بها جنود أمريكيون سوف تنتهي، وربما يزداد أيضاً الصراع الطائفي والعرقى في وقت تسعى فيه المجتمعات أن يسودها الأمن الداخلي. ورغم أن قوات الولايات المتحدة ستظل تساند النظام العراقي القائم، إلا أن إمكانية أن ينجرف العراق من الصراع الطائفي إلى حرب أهلية سيظل أمراً محتملاً وواقعياً. وسيكون لتطبيق الديمقراطية في العراق مردودات كبيرة، ذلك لأن الأمن في العراق سيعتمد بدرجة كبيرة على النوايا الحسنة للزماء السياسيين المحليين ولوردات الحرب

(قادة الميليشيات العسكرية وشبه العسكرية)، فى حين أن القليلين منهم ديمقراطيون حقيقيون. وسوف تبدو ديمقراطية العراق مشابهة بدرجة كبيرة لديمقراطية أفغانستان، حيث تملك كل المجموعات ذات السطوة هناك سلطة البت فى القضايا المصيرية، ولكن فى المناطق التى يكون فيها الأمن سيئاً يتم اختيار ممثلى هذه المجموعات من بين الذين يملكون الأسلحة وليس من بين الذين يتمتعون بشعبية كبيرة.

ولقد دفعت الولايات المتحدة (ومعها العراق بالطبع) بالفعل بعضاً من كلفة هذا الخيار، حيث يسود القتال والجريمة معظم مدن العراق. ومن المجموعات السياسية والعرقية والطائفية الأكثر نفوذاً وشهرة فى العراق، الاتحاد الوطنى الكردستانى، والحزب الكردستانى الديمقراطى - وذلك فى المناطق الكردية، والقيادة العليا للثورة الإسلامية فى العراق، وحزب الدعوة، وقوات مقتدى الصدر فى المناطق الشيعية.. وهكذا. وهى مجموعات كونت نفسها من خلال الدور الذى تلعبه الميليشيات التابعة لهم، وليس لأنهم حركات سياسية سلمية قوية، وعلى الرغم من ذلك فإن خفض حجم القوات الأمريكية سيزيد من هذه الاتجاهات السيئة والقائمة بالفعل. إن الحديث عن خفض القوات الأمريكية بالعراق، يثير فى النفس ذكريات سيئة عن فترة نهاية الحرب فى فيتنام، عندما تبنت الإدارة الأمريكية فى هذه الفترة استراتيجية تحمل الفيتناميين مسئولية الأمن فى بلادهم وإدارتها بمعرفتهم، وهو ما عرف آنذاك

(بالفيتنامية)، والتبشير بفترة استراحة هادئة من القتال، كانت تخفى فى حقيقتها واقع عملية استيلاء الشيوعيين على فيتنام الجنوبية. وسوف يروج المجاهدون فى العراق ومعارضون آخرون للولايات المتحدة بأن خفض الولايات المتحدة لقواتها هو مقدمة لانسحاب أمريكى كامل من العراق، وهو ما يعد بمثابة انتصار لهم سيعلنون عنه داخل العراق وخارجه، وسوف يكون من الصعب على الإدارة الأمريكية الوقوف ضد هذا الانطباع وترويجه إعلامياً من جانب أعدائها، لأن صورة رحيل القوات الأمريكية (مهما كان حجم هذه القوات المنسحبة صغيراً أم كبيراً)، فسوف يزيد هذا الاعتقاد رسوخاً. وفى الحقيقة، ومما لاشك فيه، أن الكثير من المعلقين فى الغرب سوف يصورون تخفيض القوات الأمريكية باعتباره خطوة أولى نحو انسحاب كامل. وعلى الرغم من أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضغط على حلفائها لى يبقوا على تعهداتهم السابقة، إلا أن أعضاء آخرين فى التحالف يحتمل أن يرون تخفيض الولايات المتحدة لقواتها فى العراق بمثابة فرصة لهم لى يسحبوا بدورهم قواتهم كلها من العراق، ولن تستطيع أذكى حملات العلاقات العامة أن تتغلب على هذه النظرة. ولكن بمرور الوقت سوف يتحدث التزام الولايات المتحدة المستمر نحو العراق عن نفسه. هذا بالإضافة إلى أن فكرة إسراع الولايات المتحدة بالرحيل من العراق ليست كلها سيئة طالما أنها ستزيد من مصداقية تصريحاتها بأن النظام العراقى الجديد هو حقاً

الصوت الحقيقي للعراق. وحتى نكون واضحين، فإن خفض الوجود الأمريكي بالعراق لا يقدم استراتيجية جديدة لتحقيق انتصار في العراق، ولكن تبقى عملية تأهيل وتدريب العراقيين على تولى السلطة والحكم وفرض الأمن والاستقرار بأنفسهم في بلادهم هو الطريق الأمثل لتحقيق النجاح، إلا أن هذه المهمة ستظل تكتنفها المصاعب، هذا إلى جانب أن تخفيض الوجود الأمريكي بالعراق لا يشكل علامة على تاريخ محدد لجلاء نهائي للأمريكيين عن العراق. ولكن على الرغم من كل هذه السلبيات التي يحملها هذا الخيار، فإن تخفيض هذا الوجود سيحول بالتأكيد دون حدوث عواقب سيئة (خاصة فيما يتعلق بتحول العراق إلى ملاذ للمجاهدين). كما يمكن لهذا الخيار أن يصد في وجه التحديات القائمة والمحتملة وذلك لأن الخيارات الأخرى تتطلب تضحيات كبيرة جداً، كما أنها من الناحية السياسية تعتبر غير واقعية، أما في حالة (الانسحاب الكامل من العراق) فإننا نكون قد ضحينا بكثير من الأهداف.

وقد تكون الولايات المتحدة متحركة حالياً في هذا الاتجاه، ولكن بطريقة لا تدرك بها المخاطر المنطوية عليها. فقد أشار قائد القوات الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي - جنرال أبي زيد إلى أن الولايات المتحدة قد تقوم بتخفيض قواتها لأن قوات الأمن العراقية أصبحت أكثر تأهيلاً وقدرة على تولى مسؤولية الأمن في بلادهم، وأن ما سيبقى من قوات أمريكية في العراق ستكون مهمتها الأساسية

القيام بعملية تدريب القوات العراقية ومساندتها. وكنوع من التعمية، يمكن للولايات المتحدة أن تزعم بأن الوضع الأمني أصبح مستقراً، وأن القوات العراقية تم تدريبها بالقدر الكافي، كما يمكن استغلال الانتخابات وما ستسفر عنه من حكومة وطنية كغطاء ومبرر لعملية خفض الوجود الأمريكي في العراق. ومهما كان الأمر، فإن خفض الوجود الأمريكي في العراق دون إدراك الحاجة إلى تقليص حجم أهدافنا هناك، سيكون أمراً فائق الخطورة. فإذا ما أعلنت الولايات المتحدة أنها حققت النصر ببساطة، وبالتالي فإن تخفيض حجم قواتها هو نتيجة مترتبة على ذلك، فإنه في هذه الحالة ستقع على عاتق القوات الأمريكية المتبقية بالعراق مهام كثيرة عليها أن تنهض بها بالكفاءة الواجبة دون مراعاة الأولويات التي ينبغي الاهتمام بها. هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لن تكون على استعداد لتحمل بعض النتائج السيئة التي سيحدثم وقوعها نتيجة لخفض القوات إذا ما ادعت وتظاهرت بأن الوضع في العراق استقر وأصبح (وردياً).

الخلاصة

لا يوجد في العراق خيارات طيبة، فالمتاح هناك فقط هو أقل الخيارات سوءاً. والطريقة التي تسير عليها الولايات المتحدة حالياً مكلفة وتتجه نحو الفشل، كما أن تحسين وضعنا عن طريق تصعيد العمليات تصعيداً كبيراً ليس ذا جدوى، كما أن العمل على خفض الخسائر من خلال الانسحاب الكامل سيعيد أمراً مأساوياً

بالنسبة للعراق والمنطقة والولايات المتحدة أيضاً. وقد يكون من الضروري السلوك فى استراتيجية مضادة للمتمردين علنا لإتاحة فرصة لإظهار الانتصار، ولكن حتى الآن فإن ما يشغلنا عن إيجاد سبل لحماية قواتنا، وما تواجهه من نقص فى الجنود، والوقت الذى نحتاجه لتكوين خليط متجانس من القوات، بالإضافة إلى عدم وجود استعداد وإرادة قوية لتقديم التضحيات الضرورية، كل هذه العوامل تجعل احتمالية تبني هذا الخيار بعيدة. وإذا لم تدفع الولايات المتحدة الكلفة الواجبة، فإن عليها أن تعترف بالحقيقة المؤلمة بأنه من الواجب عليها أن تخفض سقف اهتماماتها نحو أهداف أدنى وأكثر تواضعاً. وبغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل السير فى نفس الطريق الحالى، أو ستخفض من وجودها فى العراق، إلا أن تطوير القوات العراقية ينبغى أن يحظى بالأولوية المطلقة. ذلك أن القوات العراقية هى مرتبط الفرس فى كل اختيار يبدو معقولاً بالنسبة للعراق. وحتى تكون هذه القوات قادرة على تحمل مسئوليات الأمن والاستقرار فى العراق، فإنه لا يمكن للقوات الأمريكية أن تترك العراق فى فراغ أمنى وترحل ولديها أدنى أمل فى النجاح. لذلك ينبغى أن تخصص الولايات المتحدة الموارد والأموال الكافية لإنجاز هذه المهمة (تدريب وتأهيل القوات العراقية) وبدون حدود، على أن تبدأ الخطوة الأولى بتطوير عدة وحدات صغيرة ولكن ذات مستوى مهارات عالية، بحيث يمكن استخدامها فى

مهمات تتطلب كفاءة قتالية عالية، ولكن محددة الأبعاد. وبمرور الوقت يمكن أن تصبح هذه الوحدات نواة لوحدات أكبر حجماً. ولكى تزيد الولايات المتحدة من الكفاءة التدريبية للجيش العراقى سيكون من المفيد لها أن تطلب مشاركة أوروبية كبيرة، وبالأخص من الدول التى سبق أن أرسلت مدربين عسكريين كجزء من مشاركة حلف الناتو فى عملية حفظ السلام. (هذه المشاركة الأوروبية الأكبر، مهما كان الأمر حتى وأن كانت غير ذات جدوى، وحتى إن كانت رمزية، إلا أنها سوف تحمل فقط جزءاً صغيراً من مشكلة النقص الكلى للقوات. وكلا الخيارين - تخفيض القوات أو التحول نحو التركيز على مواجهة المتمردين - سوف يتطلب توافر شجاعة سياسية من جانب إدارة بوش. وعلى المسئولين فى الإدارة الأمريكية أن يقبلوا بحقيقة أن كثيراً من أهدافهم الطموحة فى العراق - وكثيراً منها نالت المديح - أصبح من الصعب تحقيقها، وأنهم سيعانون الانتقادات ونتائجها (وكثيراً من النقد سيوجه من الموالين لهم شخصياً). وعلى المدى القصير، فإن العراق الذى سوف يولد سيبقى عراقاً يسوده العنف وفى أحسن الأحوال ذا ديمقراطية محدودة. ومهما كان الأمر، فإن البدائل العملية هى إما استمرار التورط فى المستقبل الحالى أو الانسحاب المفجع، ولا أى من هذين البديلين يمكن أن يخدم مصالح الولايات المتحدة أو مصالح العراق